



اسم المقال: التعددية السياسية في الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر

اسم الكاتب: م. مؤيد جبير محمود

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/659>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/10 05:21 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



السياسية ونشوتها في الفكر الانساني، وفي الفقرة الثانية سعينا لوضع الاطار الفلسفي التاريخي لهذا المفهوم، ثم خالصنا الى تعريف التعددية السياسية لتكون اطارا حاكما لبحثنا في هذا المفهوم السياسي. والبحث الثاني تناولنا التعددية السياسية في الفكر العربي الاسلامي، وتضمن فقرتين الأولى أوضحنا فيها بشكل موجز مفهوم التعددية في فكر رواد النهضة العربية الإسلامية والذي كان لهم الفضل الاول في تعرف المجتمعات العربية على المفاهيم الغربية. والثانية بحثنا في اهم مبادئ سياسي في الفكر الاسلامي وهو مبدأ الشورى وعلاقتها بالديمقراطية والتعددية. ثم وضعنا خاتمة بينا فيها اهم النتائج التي خلص اليها بحثنا هذا.

Summary:

Political pluralism in the Modern and Contemporary Islamic Thought

There is no doubt that the demand for pluralism, it is now a very important for countries experiencing democratic transformations, and political pluralism has become a standard for the extent of democracy for this country or that. When countries are more open to political forces, and more expressing of ambitions for these powers, and its political, economic and cultural insights, and more committed to achieving a political active participation, was the more democracy. A country that touts democracy will be more present in the civilized world, which includes

التعددية السياسية

في الفكر الاسلامي الحديث والمعاصر

المدرس مؤيد جبير محمود

جامعة الانبار / كلية القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية/ تخصص فكر سياسي.

الملخص:

مما لا شك فيه ان مطلب التعددية السياسية بات مطلباً غاية في الأهمية بالنسبة للدول التي تشهد تحولات ديمقراطية، واصبحت التعددية السياسية معياراً لمدى ديمقراطية هذه الدولة او تلك. وكما كانت الدول أكثر انفتاحاً على القوى السياسية، وأكثر تعبيراً عن طموحاتها، ورؤاها السياسية والاقتصادية والثقافية، وأكثر التزاماً بتحقيق مشاركة سياسية فاعلة كلما كانت أكثر ديمقراطية. والدولة التي تنتهج الديمقراطية ستكون أكثر حضوراً عند العالم المتمدن الذي يضم غالبية الدول الأوروبية وبعض من دول اسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

ومن هنا جاء اختيار هذا الموضوع الذي وزعنا دراستنا له الى مبحثين متضمنة لعدد من الفقرات المهمة والتي حاولنا من خلالها أن نجيب على تساؤلات موضوعية، وتسلط الاضواء المعرفية على جوهر مفهوم التعددية السياسية، وعلاقتها بالديمقراطية. وحاولنا ان نجيب على الاشكالية التي تبرز جليا عندما تريد أي من الدول العربية والاسلامية تطبيق الديمقراطية ومن ضمنها التعددية السياسية بكل تأكيد.

وقد تناول المبحث الأول التعددية السياسية في الفكر الغربي، وتضمن ثلاث فقرات الأولى حاولنا من خلالها تتبع ظاهرة التعددية

paragraphs briefly explained the concept of pluralism in the thought of the pioneers of the Islamic Arab renaissance, which was first brought to Western concepts to be known in Arab societies. The second looked at the most important political principle in Islamic thought which is the principle of consultation (shura) and its relationship to democracy and pluralism. Then we put Pena finale where the most important findings of our research.

ف

المقدمة:

ثمة حقيقة راسخة اليوم، يكاد يجمع عليها أكثرية المشتغلين في حقل العلوم السياسية والاجتماعية، أن لا إجماع على ماهية أي من المفاهيم التي تختص بها هذه العلوم. وهذا نابع أساساً، من اختلاف الرؤى، والأفكار، والتصورات البشرية، تجاه مختلف الظواهر ذات الطابع الاجتماعي والسياسي. وهذا لا يعني استحالة الوصول إلى مبادئ أو ثوابت يتفق عليها أكثرية الباحثين. وعلى ما يبدو أن الاختلاف والتنوع هو سمة أصيلة من سمات الكائن البشري، ولا يمكن بحال من الأحوال أن نتحدث عن وجود مجتمع انساني على درجة عالية من الانسجام المعرفي السياسي والثقافي.

ان هذه الإشكالية تبدو واضحة بشكل جلي عند التمعن في فحوى البحوث الأكاديمية والأدبيات المعرفية، إذ تشير موضوعاتها الأساسية الاختلاف والتنوع في منهجية تناولها، ومضردات اهتماماتها على حد سواء. ومع وجود هذه الصعوبات فلا بد من العمل على هذه المفاهيم ومحاولة اداركها، وفهم

the majority of European countries and some from Asia, Latin.

Hence the choice came to this subject, which we distributed to our study has two sections, including a number of paragraphs we tried through which to answer questions objectively, and shed light on the essence of the concept of political pluralism, and its relationship to democracy. And we tried to answer questions regarding the dilemma that stands out clear when you want study any of the Arab and Islamic countries, including the implementation of democracy and political pluralism, certainly.

The first section came to dealing with political pluralism in the Western thought, and included three paragraphs, the first tried from which to track the phenomenon of pluralism and its emergence in human thought, and in the second paragraph, we sought to develop a historical philosophical framework of this concept, then we came to the conclusion the definition of political pluralism to be a framework to our research in this concept political. In the second part, we dealt with political pluralism in the Arab-Muslim thought, and included the first two

المنظر الاسلامي والغربي، وكذلك تناول البحث دراسة الاختلاف المفاهيمي داخل المنظر الاسلامي، وبخاصة موقف أهم مدرستين فكريتين اسلاميتين وموقفهما من الديمقراطية وما يرتبط بها من مفاهيم، كالتعددية السياسية.

أهمية البحث:

لا ريب ان دراسة مفهوم التعددية السياسية يأتي في سياق الحديث عن الفكر الليبرالي والديمقراطي وأهميته في تحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي وبخاصة في بلداننا العربية التي هي بأمرس الحاجة الى تحقيق تنمية سياسية واقتصادية حقيقية، وضرورة السعي الجاد لتجسير الهوة بين عالمنا العربي والعالم المتقدم والمتمدن، وليس بجديد القول ان طبيعة الانظمة السياسية العربية مثلت ولا زالت واحدة من اهم العقبات الكبيرة ازاء مطالبات التحول الديمقراطي. هذه الانظمة التي وقفت بمعظمها بوجه الحراك الشعبي الديمقراطي الذي ينادي بضرورة تغيير هذه الانظمة واستبدالها بأخرى تعبر عن الشعوب بأسلوب ديمقراطي حر، بعيدا عن الديمقراطية الزائفة التي حكمت من خلالها الانظمة العربية شعوبها. ان التحول الديمقراطي الحقيقي يتطلب فسح المجال أمام مختلف القوى السياسية للعمل السياسي دون ضغوطات أو معرقات. غير ان هذه الانظمة لا تمثل التحدي الوحيد أمام التحول الديمقراطي التعددي، بل هناك تحديا آخر لا يقل خطورة عن التحدي الأول وهو غياب ثقافة سياسية تعددية، واقتصارها على النخب العلمانية. ان تنامي الحركات الاسلامية الاصولية في بعض من الدول العربية مثل تحديا أساسيا للديمقراطية والتعددية السياسية، وبخاصة أن أكثرية تلك القوى الاصولية لديها مواقف إما عدائية أو متحفظة للديمقراطية وبخاصة ما يرتبط بها من قيم ومفاهيم يظن أولئك انها تتعارض والاسلام جملة وتفصيلا. ومن هنا نعتقد أن من الأهمية بمكان أن نولي المفاهيم الديمقراطية اهتماما خاصا، ومن ضمنها

الاشكاليات التي تشكل عقبة واقعية أمام تمثلها، واستيعاب العمليات الاجرائية التي من خلالها يتحول هذا المفهوم وغيره الى واقع ملموس في الانظمة الديمقراطية، مجسدة في التجمعات والمنظمات والأحزاب والنظم الانتخابية ووسائل الاعلام وحرية التعبير وغيرها.

الاشكالية:

يسعى هذا البحث الى فهم الاشكالية المرتبطة بجوهر العلاقة بين مفهوم التعددية السياسية والمنظومة السياسية المعرفية التي يقوم عليها الفكر السياسي العربي والاسلامي، وهي علاقة معقدة بفعل الجدليات المعرفية والسياسية التي تثيرها هذه العلاقة، وبحكم الاختلاف الكبير بين الصيغورات التي نشأت فيها كلتا المنظومتين الغربية والعربية الاسلامية. وبحكم فارق الزمان والمكان، والصعود والافول لهاذين الحضارتين، في ظل المحاولات الجادة من قبل النخب الاكاديمية والسياسية والثقافية العربية والاسلامية لتطبيق الديمقراطية، وما يرتبط بها من أفكار مثل الليبرالية والعلمانية والتعددية السياسية والحزبية وتعددية الرأي.

الفرضية:

يسعى البحث الى اثبات الفرضية التالية: ان التعددية السياسية بوصفها مفهوما معاصرا مرتبط بالديمقراطية أساسا هي من افرازات المجال المعرفي العربي، ولكن هذا المفهوم وان كان نتاجا معرفيا غربيا خالصا يمكن ان نجد له أسسا يبتنى عليها في المجال المعرفي العربي الاسلامي على الرغم ان الفكر العربي الاسلامي ليس لديه موقفا واحدا ازاء الديمقراطية وما يرتبط بها من مفاهيم سياسية.

المنهجية:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي والمقارن، إذ حاول البحث تسليط الضوء على التعددية السياسية من منظورين مختلفين،

التعددية بالفلسفة والفكر الانساني بشكل عام، والفكر السياسي بشكل خاص. فالعقل الانساني لم يدخر جهدا وهو يحاول البحث عن أفضل الاجابات لأسئلة جوهريّة كانت تعترى هذا العقل عن حقيقة الوجود، وما وراء الوجود، وعن جوهر الحياة الانسانية، ومركز الانسان فيها. لقد قدم لنا الفكر الانساني اسهامات كبيرة في انتاج معرفة سياسية زاخرة بتناول كل ما انقذ في عقل الانسان عن ذاته، والبيئة التي تحيط به. وبرز وعي الانسان بحقوقه الطبيعية، بازدهار الأفكار والقيم التي تدعو إلى حريات الفرد، وتخليصه من سطوة المؤسسة الدينية ومؤسسة الحكم. لقد أحدثت هذه الأفكار الجديدة هزة في عقول الافراد، وايقظت وعيهم بحقوقهم الطبيعية، والتي يجسدها مبدأ الحرية، وعدم الخضوع لأيّة فكرة خارج إطار الحقوق الطبيعية التي تصدى للترويج لها كثير من المفكرين الذين اصبح لهم شأن كبير في تاريخ الفكر الإنساني بفعل اسهاماتهم الفكرية ذات القيمة العالية، والذين سنتناول بالدراسة افكار البعض منهم، بما ينسجم وطبيعة الموضوع.

أولاً: ظاهرة التعددية

ليست التعددية ظاهرة جديدة على المجتمع الإنساني، ولا هي من ابتكارات الفكر الأوروبي رغم اسهامه الرئيس في بلورة مفهومها الحديث. فالتنوع والاختلاف في الفكر والدين والمذهب والثقافة... إلخ هو ظاهرة لازمت المجتمع الإنساني منذ وجوده، وأقرتها الشرائع السماوية، التي تعتقد بان (إرادة) الله سبحانه وتعالى و (مشيئته) هي التي جعلت الكون والخلق كله يقوم على أساس التعدد والتنوع. ولهذا فإن التعددية ترفض التفرد، وتقرر بأنه ثمة أكثر من حقيقة مطلقة، ولا يمكن فهم الحقيقة عن طريق جوهر واحد أو مبدأ واحد^(١).

ومن ثم فإنه يجب ان يكون هناك تعدداً في المعتقدات والمؤسسات والمجتمعات، وبالنظر لاستحالة الفهم عن طريق جوهر واحد، او مبدأ واحد، فإن مفهوم التعددية هو الاعتقاد

مفهوم التعددية السياسية في محاولة للإحاطة بجوهر هذا المفهوم ودلالاته السياسية، وكذلك معرفة النتائج التي يمكن أن تترتب على تطبيقه في دولة عربية اسلامية من خلال مناقشة مركزة على أوجه الشبه والاختلاف بين المنظومة المعرفية المتعلقة بالديمقراطية، وهي بمجملها معرفة غربية خالصة جوهرها العلمانية، وبين المنظومة العربية التي تنتمي أساسا الى المجال المعرفي الاسلامي النابع من الفقه أو الفكر الاسلامي المستند هو بالأساس على الدين والشريعة الاسلامية. وفي ظل هذا الإدراك سعينا الى التمهيد لدراسة موضوع (التعددية السياسية) بمدخل ينصب فيه جهد الباحث على تحديد الماهيات، ومن ثم الإجابة على الأسئلة المنهجية لموضوع البحث. لذلك شطرت هذا الدراسة الى مبحثين: المبحث الأول: مفهوم التعددية في الفكر الغربي، والمبحث الثاني: مفهوم التعددية في الفكر العربي الإسلامي.

المبحث الأول

مفهوم التعددية في الفكر الغربي

يضم هذا المبحث فقرات، الأولى موجزة في ظاهرة التعددية، والثانية في معرفة البعد التاريخي لهذه الظاهرة، والثالثة في تعريف التعددية السياسية. فوجود التعددية ارتبط بوجود المجتمع الانساني وباديات تشكله، وان كان الوعي بها كمفهوم تطور مع تطور الفكر الانساني ليتحدد بشكل علمي في عهد النهضة الفكرية التي عاشتها اوروبا. ان ادراك الانسان لأهمية هذا المفهوم بوصفه عنصر جوهري في إدارة الاختلافات الطبيعية فيما بين البشر مثل اجابة موضوعية حول اسباب الصراع والنزاع بين البشر.

ان التاريخ الانساني يؤرخ بكل فخر لتلك المراحل منه التي ناضل الانسان فيها وصارع من أجل نيل حريته، وبذل في سبيل استكمالها الغالي والنفيس، إلى درجة أن ضحى الملايين في سبيل نيلها بأرواحهم. وارتبط مفهوم

ونهج أرسطو (تلميذ أفلاطون) نهجاً، اختلف فيه مع أستاذه من حيث المنطلق الفلسفي العميق، فهو يرى استحالة توحيد مظاهر الوجود في وحدة مفهومية واحدة، سواء أكانت في عالم المثل، او في عالم آخر، وهنا ركز (أرسطو) على التعدد بدلا من الوحدة، وقد آمن بتعدد المجتمع، وفاعليته من خلال مؤسساته بدءاً من الأسرة والمدينة وانتهاء بالدولة، وهو يؤمن بأن الدولة هي ميدان يمكن التعبير فيه عن قابلية بني البشر على الحياة الأخلاقية المتحققة من خلال التشاور والعمل المشترك، ولكنها ليست الميدان الوحيد لتحقيق تلك الحياة الأخلاقية^(٧).

إن الفكر الإنساني لم ينقطع في التفكير والتأمل في قضية تعددية الوجود، وتعددية الجنس البشري، والفكر الإنساني، حتى إن شهدنا انقطاعاً معرفياً في المرحلة الزمنية التي تعارف على تسميتها في الأدبيات التاريخية بـ (العصور المظلمة، أو الوسطى)، فالتواصل المعرفي لم ينقطع، ولكنه انتقل إلى بيئة أخرى، غير البيئة الأوروبية، بفعل ازدهارها، واستلهاها لجوهر الفكر الفلسفي اليوناني واقصد هنا، بزوغ الحضارة الإسلامية، وتجلياتها المعرفية والعلمية، الكبيرة؛ والتي كانت المرحلة التي مهدت لظهور عصر الأنوار في البيئة الأوروبية الغربية مجدداً^(٨).

والإطار العام والسياق التاريخي يمكن ان يقدم لنا صورة مفصلة عن ماهية التعددية بمعناها العام، وما ترتب على إقرارها من مفاهيم أكثر تحديداً، مثل التعددية السياسية، والتعددية المجتمعية والثقافية.

والواقع أن ليس بمقدور الإطار العام وحده ان يلامس بدقة الإرهاصات التي استقر على وفقها هذا المفهوم في العلوم الاجتماعية، ويتحول إلى حقيقة اجتماعية وسياسية وثقافية ممارسة من قبل شعوب وأمم في البلدان الأوروبية التي عرفت قبل غيرها ماهية هذا المصطلح. فالبيئة الأوروبية كانت تعتلج فيها متغيرات كبرى في مجالات الحياة كافة؛ لاسيما في القرنين السابع

بان هناك او ينبغي ان يكون هناك تعدد في المعتقدات والمؤسسات والمجتمعات^(٩).

فالاختلاف فطرة فطر الله الناس عليها، كما أن تعدد القوى الفاعلة صفة من صفات المجتمعات قديماً وحديثاً^(٣). ولهذا فإن التعددية في منظور علم "الاجتماع الحديث" هي: (إطار للتفاعل، تظهر في المجموعات التي تحترم التسامح مع الآخرين، والتعايش المستمر، والتفاعل بدون صراع وبدون انصهار). وهي بذلك تعد من أهم ملامح المجتمعات الحديثة والمجموعات الاجتماعية. وربما تعد مفتاحاً لتقدم العلم والمجتمع والتنمية الاقتصادية^(٤). ويعد كثير من الباحثين بأن التعددية أصبحت واقعا طبيعيا في حياة البشر، ليؤسس بمقتضاها، اختلافاً في الأطر النظرية، ومناهج الاستدلال، وطرق التفكير، لتكون أيضاً شرطاً للابتكار، والإبداع، وحرية الفكر، وتفجير الطاقات، واختياراً حراً للطرق والأساليب، فالرأي الواحد، والرؤية الواحدة، والنظرة الواحدة، تقليد وتكرار ينتهي بالموت والسكون^(٥).

ثانياً: البعد التاريخي الفلسفي للتعددية

ولكن متى بدأ الفكر الإنساني الاهتمام بهذه المفردة بوصفها سمة ملاصقة بالطبيعة البشرية؟ في الحقيقة ان هناك من يرجع ان اصل فكرة التعددية يرجع إلى الفلسفة اليونانية، إذ ظهرت هذه الفكرة ردة فعل يناهض فكرة (وحدة الوجود). فقد كان الشيء المهم لدى افلاطون، هو وحدة الدولة وتماسكها: فالوحدة أساس لديه، وهو يضعها انسجاماً مع نظريته عن عالم المثل؛ التي أراد بها توحيد مظاهر الوجود كلها، وهو يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن السلطة السياسية يجب ان تقتصر على نخبة من ذوي المعرفة الأخلاقية، وهذا يعني ضمناً استتكاراً للديمقراطية القائمة أساساً على تعددية الرأي لضعفها وتساهلها واضطرابها. لقد آمن أفلاطون بأن الملكية والأسرة ومؤسسات الحياة الخاصة الأخرى تحرص دائماً على المصلحة الخاصة^(٦).

العلاقة بين السلطة والكنيسة، وبين المواطن الأوروبي. حيث رأى ان السلطة انعكاس لأصل دنيوي مجتمعي، وان المجتمع السياسي تكون نتيجة خوف الإنسان على حياته وممتلكاته (١٣). غير أن هوبز يرى ان هذا التعاقد يكون بين أفراد وبين سلطة مطلقة، وتبدى له وهو ينظر للعقد بين الدولة والمجتمع أن الدولة ك شخص هي: تعددية تكون شخصاً واحداً، عندما تتمثل بإنسان واحد، أو بشخص واحد شرط ان يتم ذلك برضى كل فرد، وبصورة خاصة يرضى كل الذين يتكون منهم هذا الشخص (١٤). وبناءً عليه لا يمكن بأي حال من الأحوال ان نعد أفكار هوبز مرحلة تأسيسية صريحة لفكرة التعددية السياسية؛ وذلك لان هوبز لم ينفك عن توجيه النقد اللاذع لفكرة الفصل بين السلطات، فهو يدعم وبقوة لأطروحة السيادة المطلقة.

والجدير بالذكر ان هذه السيادة هي تعبير صادق عما كانت تعيش فيه أوروبا في فترة ليست بالقصيرة، واستمرت بمفاعيلها حتى مرحلة التحولات الفكرية العميقة؛ التي فككت الأفكار الأوروبية التقليدية (١٥). وخلافاً لهوبز فان (لوك) رفض هذه الإطلاقية ولم يؤمن بها. قد انفتح المناخ الليبرالي بنظرية (جون لوك) التي عدت بحق دخولا حقيقيا لعصر الليبرالية، بتأكيد على الملكية الفردية وحماية الحياة، والحرية العامة. مما ولد زخماً قويا أكثر مما فعله غيره، حيث انه عد قيام سلطة عامة، وقانون عام ملزم، أمرين ضروريين. والسلطة لا تستمد شرعيتها من حماية مصالح الأفراد فقط، وإنما تستمدتها من رضا الناس أنفسهم، وهذا سبب آخر لا يوجب قيام سلطة قاهرة كما رآها هوبز في نظريته (١٦). ان نظرية لوك وصفت بشكل قاطع الدعوة الى ضرورة الاعتراف بوجود حقوق وحرريات وملكية خاصة واجب على الدولة (السلطة العامة) حمايتها، وهو بذلك مهد لظهور نظرية الفصل بين السلطات الرامية الى توزيع القوة الى مراكز متعددة لضمان عدم تركزها بيد شخص واحد أو هيئة واحدة (١٧).

عشر، والثامن عشر، ففي هذين القرنين بدأت المجابهة الفعلية للسلطة الإقطاعية القائمة آنذاك، والقائمة على أساس احتكار مصادر القوة، والنضود في المجتمعات الأوروبية، لكن المجابهة تجلت بالسعي المستمر من قبل العديد من القوى الاجتماعية لتقويض أسس السلطة الإقطاعية والأيدولوجية الدينية التي تتبناها (١٨).

لقد مهد الفكر الأوروبي في تلك المرحلة التاريخية (عصر التنوير) السبل لقيام العديد من الثورات الكبرى؛ التي غيرت مسار تاريخ أوروبا برمته، لاسيما في انكلترا، وفرنسا، والمانيا؛ لقد أسس مفكرو عصر التنوير الأوروبي لمنظومة تنمية شاملة تقوم على مجموعة من المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية مثل (الحرية، الاستقلال، المساواة، التقدم العلمي والتقني)، وقد وضع هذا الفكر الجديد العقل موضع الأيمان وجعله مثلاً أعلى للحياة، ومعياراً في تفسير الأوضاع السياسية والاجتماعية والمعرفية والفكرية (١٩).

ومن هنا نجد أن (تأسيس العلاقات الاجتماعية السلمية المطابقة للطبيعة والعقل لا يتم الا عبر معرفتها معرفة صحيحة وان هذا الأمر في متناول الإنسان) (٢٠). فقد ارتبط مفهوم التعددية السياسية بشكل مباشر بتلك المحاولات الفكرية التي تبلورت في إطار تحديد طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع من جهة، وبينه وبين السلطة السياسية (إمبراطور، ملك، أمير)، وكذلك في سياق مجمل التحولات الفكرية العميقة، لاسيما في المنظر الحقوقي الإنساني التي برزت طروحاته الفعلية مع منظري القانون الطبيعي (غروشيوس، وبوفنودورف) (٢١). ويمكن القول إن كلا من (توماس هوبز، وجون لوك، وجان جال روسو) قد مهدوا لمفاهيم سياسية جديدة، وإن الأفكار التي بنى عليها هؤلاء المفكرون في نظرياتهم لطبيعة العقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين بنيت على أساس افتراضي لوجود عقد بين الحاكمين والمحكومين. فـ(هوبز) رفض نظريات الحق الإلهي، التي كانت تحكم

جمع السلطات الثلاث أو وضعها في قبضة فرد أو هيئة أو سلطة تنعدم الحرية، وحتى لو كانت بيد الشعب ذاته^(٢٢). وفي هذا يقول غوستاف لوبون "أن للسلطة نشوة تعبث بالرؤوس"، ولورد اکتوت يرى: "إن كل سلطة مفسدة، والسلطة المطلقة، مفسدة مطلقة"^(٢٣). وبذلك فقد اتجه أنصار التعددية القريبون إلى التيار الليبرالي إلى نقد النظريات الواحدية، ونظريات الاستبداد والشمولية والدكتاتورية، ونقد أية منظومة سياسية تدافع عن الواحدية، وتطمس التمايزات الاجتماعية والثقافية والإثنية، لمصلحة جماعة (طائفة) أو طبقة أو مجموعة نسوية مهيمنة، تستند إلى فكرة تجاهل أو قمع حق التمايزات الاجتماعية في التعبير عن مصالحها^(٢٤).

ولكن ليس بالضرورة أن تكون الأنظمة الشمولية أو الدكتاتورية أو الاستبدادية هي بالضد من التعددية بمعناها العام، فقد تسمح مثل هذه الأنظمة بوجود نوع من التعددية الثقافية أو الاجتماعية، ولكنها لا تسمح بوجود تعددية سياسية، لأنها قرينة الأنظمة الديمقراطية، فالنظرية التعددية الليبرالية تؤكد على انتشار مصادر القوة وتوزيعها بشكل غير متساو بين الجماعات وعدم تركها في جماعة معينة، كما تؤكد على قدرة كل الجماعات، حتى أضعفها على التأثير السياسي، مما يجعلها مؤثرة، وقادرة على جعل مصالحها ومطالبها محل اهتمام صناع القرار^(٢٥).

والسؤال هنا: هل الديمقراطية أو التعددية السياسية وليدة البيئة الأوروبية فقط؟ أم أن هناك بيئات أخرى شاركت في ترسيخ مفهوم التعددية السياسية؟. في الحقيقة إن التنظير حول المفاهيم المعاصرة كان مصاحباً، وأحياناً ممهداً لمسيرة التطور التاريخي والأحداث السياسية. لذلك لا غرابة في أن أكثر ما نطلق عليه اليوم (الفكر الغربي) هو في أكثره فكر (أوروبي)؛ غير أن هذا لا يعني أن الأوروبيين وحدهم احتكروا أعمال الفكر الإنساني إزاء الفكر الغربي عموماً، و(التعددية) خصوصاً.

ويمكن القول هنا إن التعددية في الفكر السياسي الحديث تبلورت على يد (مونتسكيو) الذي اقترن اسمه بمبدأ الفصل بين السلطات، إذ كان يرى أن في الواقع تنوعاً غير متجانس من الأفكار والعادات والتقاليد والقوانين والمؤسسات، والمطلوب إحلال تنسيق واضح متجانس محل التنوع غير المتجانس على صعيد الواقع، وقد أعجب (مونتسكيو) بالنظام السياسي في إنكلترا واعتماد ذلك النظام على مبدأ الفصل بين السلطات، وقد لاحظ أن الملك يمسك بالسلطة التنفيذية^(٢٦).

وإلى جانب هذه السلطة توجد سلطة تشريعية تتمثل بمجلسين، مجلس اللوردات الذي يمثل النبلاء، ومجلس العموم الذي يمثل الشعب، وهنالك السلطة القضائية، والسلطة التشريعية هي التي تمثل التنوع والتعدد في المجتمع، ومن خلال كل الفئات في مجلس اللوردات والعموم، وهي التي تتابع تطبيق القوانين من السلطة التنفيذية بشكل سلمي وهي تملك حق منعها من ممارسة مهامها، ويرى (مونتسكيو) أن هذا النظام يضمن ما أطلق عليه تسمية (توازن القوى الاجتماعية) بعد أن مثل هذا التوازن تعبيراً عن التنوع المتجانس الذي يحقق الحرية السياسية^(٢٧). وبذلك آمن مونتسكيو تماماً بتنوع العالم، ولا يخشى شيئاً مثل خشية التوحيد. وكان يرى أن في الواقع تنوعاً غير متجانس من الأفكار والعادات والتقاليد والقوانين والمؤسسات. وتدبر (مونتسكيو) الحكومات بحسب الأزمنة وبحسب البلدان. ويقول "إن الذوق والحس السليم يقوم كثيراً على معرفة الفوارق الدقيقة بين الأشياء"^(٢٨).

ويعد أن الأمة وحدها هي مصدر السلطات لهذا كان لا يدافع عن السلطة المطلقة للملوك مما دفع به مع الكثير من المؤيدين لهذه الفكرة إلى الدعوة إلى مبدأ (الفصل بين السلطات) للحد من نفوذ السلطة التنفيذية (سلطة الملك) وتعددتها على حساب حقوق الناس وحررياتهم آنذاك^(٢٩).

والهدف الرئيس عند مونتسكيو هو: منع العنف والاستبداد والانفراد بالسلطة، لأن

إلى عد التعددية نظرية أمريكية تتعلق
ببحث تأثير جماعات المصالح في العملية
السياسية^(٢٩).

فالنظام السياسي الأمريكي يعبر آلياً عن
توازن بين جماعات المصالح المتصارعة. يرى
(هوراس كولن، Horace m -kallen)

(٨٨٢_٩٧٤م): "ان الحضارة الأمريكية يمكن
ان تعد نموذجاً لكمال الحضارة الأوروبية،
فهي تعكس التعددية ضمن إطار الوحدة، أنها
عبارة عن معزوفة (اوركسترا) للجنس
البشري فكما الحال في كل فرقة اوركسترا،
حيث كل آلة فيها تتخصص بنغمة وإيقاع
مميز كذلك الحال في المجتمع حيث ان كل
جماعة اثنية فيه هي بمثابة أداة طبيعية، وان
طابعها وثقافتها هما بمثابة خاصيتها المميزة
لها؛ ومن ثم أن التناسق والتناظر ما بين
الجماعات الأثنية قد تشكل مجموعها عنوان
الحضارة^(٣٠). ومن هنا فإن المجتمع الأمريكي
هو عبارة عن مجتمع مهاجرين وان التنوع
الثقافي فيه بارز للعيان. الأمر الذي أسهم في
تشكيل بيئة جيدة ملائمة لتطور هذا التوجه
التعددي في الفكري السياسي الأمريكي.
وعليه أصبحت التعددية الثقافية فلسفة
اجتماعية في الولايات المتحدة قبل اندلاع
الحرب العالمية الأولى، وذلك بفضل التأثير
الذي مارسه المفكر الأمريكي (ويليام جيمس
William jomes) على ثقافة المجتمع
وسلوكه ككل^(٣١).

خلاصة القول ان مفهوم التعددية السياسية
هو نتاج من الحضارة الغربية، ثم لتصبح بعد
ذلك من أساسيات الفكر السياسي الحديث في
كل العالم، وتعتبر بإطارها العام عن انعكاس
واع لاخـتلاف المصالح والأفكار
والأيديولوجيات، والانتماءات المذهبية
والعرقية، وتباين التغيرات الاثنية وتضارب
التوجهات لدى الجماعات المختلفة، باختلاف
ثقافتها وعاداتها وتقاليدها.. الخ. فالنظام
الديمقراطي أنفرد إلى حد كبير، ولاسيما
على وفق المذهب الليبرالي، في كونه النموذج
الأكثر احتضاناً للتعددية السياسية، مع

ان الأمريكيين قد أولوا المصاهيم السياسية
الليبرالية اهتماماً كبيراً، وسيماً منذ أوائل
القرن التاسع عشر. فأفكار ومبادئ جوهرية
مثل (مواطنة، مساواة، مشاركة) هي في
حقيقتها الأسس الجوهرية للتعددية
السياسية، وقد تم التركيز عليها من قبل
العديد من المفكرين الأمريكيين. وفي هذا
السياق تبرز مساهمة المفكر الأمريكي
(توكفيل) خاصة عندما أراد ان يميز بين
طبيعة المجتمع المدني والمجتمع السياسي.
وقدم سابقة فكرية جلييلة في هذا المجال
عندما رأى أن (المجتمع المدني) ميدان يقع
خارج الطبيعة السياسية للبلد وقوانينه،
وخارج نطاق الحكومة ايضاً^(٣٢). وهذا يعني ان
المجتمع المدني ميدان تنظيمي وسيط بين
الفرد والدولة، وقد وجد (توكفيل) في أمريكا
ضعف الدولة، وقوة المجتمع. ويعزو أسباب
ذلك في ان المجتمع في أمريكا يفتقر الى
مرتكزات مركزية الدولة الشديدة. فهو
يتميز بعدم وجود تراث إقطاعي، وندرة وجود
المدن الكبيرة، والغياب النسبي للبيروقراطية،
والعزلة الجغرافية، والمساواة الاجتماعية،
وثقافة الاعتماد على الذات، ومستوى
منخفض من صراع الطبقات، وجيش غير
كبير، الأمر الذي أسهم في نشوء المؤسسات
التمثيلية، والمؤسسات المدنية^(٣٣).

واعتمد (توكفيل) بأن المشاركة الشعبية
تحقق الصالح العام، وتدافع عن الحرية،
وتجعل الناس يشعرون بأهمية الانخراط في
أدارة الشؤون العامة، والإشراف على تنفيذها،
وآمن بضرورة الحكم الذاتي، فالبلدة هي
ملزمة بالعناية بمصالحها الخاصة. وقد ربط
(توكفيل) ضمان الحرية السياسية
بالقوانين والعادات، أي الوصفية الأخلاقية،
والفكرية للشعب. ومن هنا تبرز التعددية
بعدها مجموعة ادوار اجتماعية، ومجموعة
من الصفات الأخلاقية^(٣٤). وربما أتاح النجاح
الذي حققته الثورة الأمريكية عام ١٧٧٦م،
وإعلان الاستقلال عن بريطانيا عام ١٧٨٩م،
الفرصة أمام الأمريكيين لبناء نظام سياسي
رصين، قائم على تعددية سياسية حقيقية،
ومن هنا تذهب العديد من الدراسات الغربية

التعددية السياسية بأنها: "قبول الأفراد والمؤسسات العامة بأراء سياسية متضاربة تعززها هيئات منظمة تنظيمًا طوعياً، وفئات تدافع عن مصالح معينة، واحزاب سياسية، كما تشير الى السماح بتعاقب حكومات او انظمة حكم اختيارية في مراكز السلطة عن طريق الانتخابات"^(٣٩). وعرفت أيضا بانها: "تعدد الجماعات والقوى السياسية المتنافسة من أجل الفوز بسلطة الحكم في الدولة، بما يضمن تداول السلطة وانتقالها من جماعة سياسية الى اخرى بطريقة سلمية، فضلاً عن الاعتراف بحد أدنى من الحقوق والحريات الأساسية التي لا يجوز المساس بها في حالة الأخذ بمبدأ التداول السلمي للسلطة"^(٤٠).

وكذلك عرفت أنها: "تنظيم حياة المجتمع وفق قواعد عامة مشتركة، تحترم وجود الاختلاف والتنوع في اتجاهات السكان في المجتمعات ذات الاطر الواسعة، وخاصة المجتمعات الحديثة إذ تختلط الاتجاهات الأيدولوجية والفلسفية والدينية"^(٤١). ومما قيل في التعددية السياسية أيضا: انها مصطلح يعني اولاً " الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما يفضل وجود عدة دوائر انتماء فيها ضمن الهوية الواحدة، واحترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف او اختلاف في العقائد والألسن والمصالح وانماط الحياة والاهتمامات، ومن ثم الاولويات، وايجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك بحرية في اطار مناسب"^(٤٢).

نخلص من التعريفات في أعلاه ان التعددية السياسية ترتكز على الأسس التالية:

١- الحق في تكوين الأحزاب السياسية من غير تدخل مباشر من الدولة، فالدولة ينحصر واجبها في التنظيم القانوني والمؤسسي وتهيئة اجواء الحرية التي تحتاجها التعددية.

٢- الحق في تكوين مؤسسات المجتمع المدني، ضمن الاطار القانوني العام للدولة.

٣- الاقرار المجتمعي على المستوى الثقافي الاجتماعي بقبول مشروعية التعددية السياسية.

العلم ان التعددية، ولدت قبل الوعي بها وهي موجودة وقديمة، قدم الإنسانية نفسها.

ثالثاً: تعريف التعددية السياسية

التعددية في اللغة الانكليزية تعبر عنها الكلمة (pluralism)^(٣٢)، التي تعني: الإقرار في تعدد السلطات في المجتمع والدولة، وتشير دلالة هذه الكلمة في اللغة العربية أنها مصدر صناعي، مأخوذ من الفعل عد، عدت الشيء عدا: بمعنى حسبته وأحصيته. والعدد: اسم من العد، أقيم مقام المصدر الذي هو معنى الإحصاء، والعديد: الكثرة^(٣٣).

والتعددية تأتي اسماً مؤنثاً منسوباً إلى تعدد، وتأتي مصدراً صناعياً من تعدد، ومنه: التعددية السياسية، والثقافية، وتعددية الأطراف، وتعددية الأحزاب، ونحوها، وتعددت المشكلات: زادت، وكثرت، وصارت اكثر من واحدة^(٣٤). فالتعددية من حيث اللغة تعني: وجود أكثر من واحد او اكثر من شيء، و صار ذا عدد، فيقال تعدد الأصول، تعدد النفوس، تعدد الحقائق، تعدد الغايات، تعدد القيم،... وغير ذلك^(٣٥). وتعرف الموسوعة السياسية التعددية بأنها مفهوم ليبرالي ينظر الى المجتمع على أنه متكون من روابط سياسية، وغير سياسية متعددة، ذات مصالح مشروعة ومتفرقة، ويذهب أصحاب هذا الرأي الى أن التعدد والاختلاف، يحول دون تمرکز الحكم ويساعد على تحقيق المشاركة السياسية وتوزيع المنافع^(٣٦).

ويعرف المفكر العربي (سعد الدين ابراهيم) التعددية السياسية بأنها: (مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية، وحقها في التعايش، والتعبير عن نفسها، والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعنا)^(٣٧). ويعرفها الدكتور يحيى الجمل على انها (وجود أحزاب سياسية مختلفة تمثل قوى اجتماعية، واقتصادية، وسياسية متباينة، وهذه الأحزاب تتنافس فيما بينها من اجل كسب الرأي العام، تمهيدا للوصول عن طريق السلطة الى تحقيق ما تنادي به تلك الأحزاب من أهداف وبرامج)^(٣٨). وعرفت

٤- الاقرار السياسي على المستوى المؤسسي للدولته بالحريات العامة، بما فيها الحرية السياسية، والحرية المجتمعية.

إن تحقيق هذا الأساس، أو هذه الركيزة يتطلب أولاً وقبل كل شيء: أن تسن الدولة القوانين أو تعيد النظر فيها، وتضمن سلاسة التطبيق الديمقراطي، وأن يشمل الفئات الاجتماعية كافة، فيحق لها التنظيم المستقل والتعبير عن آرائها، وضرورة التسليم بالطموحات المشروعة لمختلف الفئات الاجتماعية في سعيها للوصول إلى السلطة السياسية تحت مظلة تنظيم شرعي يسمح بذلك ويقننه. إن هذا يعني أن يقترن المفهوم الديمقراطي بالمفهوم الليبرالي الذي يتسم بتعدد التنظيمات السياسية مثل الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني وجماعات المصالح بما يعني الاقرار بحتمية التنافس في المصالح والاختلاف بالرأي، وما يتطلبه الوضع من توفير الأطار التنظيمي المؤسسي الكفيل باحترام التعدد والتباين وحمايتهما، وما يتضمنه ذلك من قيم اجتماعية أساسية، وتعني أيضاً وجود الأحزاب والفصائل والتيارات السياسية التي تمثل آراء قياداتها ومواقفها، والتي تهدف للوصول إلى السلطة وإدارة الدولة^(٤٣). إذن، فالتعددية السياسية يشترط فيها تعدد القوى الفاعلة المتنافسة داخل الدولة الواحدة، كما تفترض إمكانية تأثير القوى المجتمعية المختلفة في السلطة والقرارات الصادرة عنها، وهي لا تتحقق أو يرقى بها في ظل غياب الديمقراطية، والاعتراف بحق القوى السياسية المختلفة في التعايش والتفاعل والتعبير عن ذاتها، والمشاركة والتأثير في القرار السياسي في مجتمعها، وتكون التعددية هنا في إطار مقنن للتعامل مع هذا الاختلاف أو الخلاف، بحيث لا يتحول إلى صراع عنيف، يهدد سلامة المجتمع وبقاء الدولة^(٤٤). يمكننا القول على وفق التعريفات أعلاه: إن هناك ثمة اتجاهات حقيقية بين ممارسة حق التعددية السياسية وتوفير المناخ السياسي الملائم لها؛ الذي يوفر الضمانات الدستورية الكافية لممارسة مختلف الجماعات والقوى السياسية والمهنية

لهذا الحق. ومن الجدير بالذكر أن دعاة التعددية السياسية وضرورة التمتع بكافة امتيازات الحرية السياسية، قد نجحوا في تضمين هذه الحقوق في وثائق عالمية أصبحت بمثابة دستور عالمي تحتكم إليه جميع الدول، منها الإعلان.

المبحث الثاني

مفهوم التعددية في الفكر العربي الإسلامي الحديث

لم تكن التعددية السياسية مفهوماً من إبداعات المجال الحضاري الإسلامي، وهي شأنها شأن العديد من المفاهيم والمصطلحات الوافدة، لم تكن وليدة الحضارة العربية الإسلامية، بل هي - وكما بينا آنفاً - من مرتكزات الفكر السياسي الغربي الحديث الذي انعكس صدهاء في فكر ورؤى تيارات سياسية عديدة في منطقتنا، وهي تقف إزاء هذا المصطلح أو المفهوم مواقف متباينة تبعا لخلفياتها الأيديولوجية أو السياسية أو المعرفية.

أولاً: التعددية في فكر رواد النهضة ومعرفية موقف الفكر العربي الإسلامي المعاصر بشكل جلي إزاء قضية التعددية السياسية لا بد لنا من معرفة الأسس، أو القواعد التي ابتنى عليها هذا الفكر. في الحقيقة عندما نقول (فكر عربي إسلامي معاصر) نكون أمام إشكالية تحديد ماهية هذا الفكر؟ وطبيعته وهل هو متفق حول مختلف القضايا المصرية (السياسية وغير السياسية) التي تصلح في البيئة العربية. وقطعا إن هذا الفكر لا يمكن وضعه بمكان واحد، وعده وحدة فكرية مستوية التركيب، فقد كان هذا الفكر يقع في مواضع متعددة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وكما يقول (الجابري): والحق إن الباحث لا يمكن إلا أن يلاحظ أن الخطاب بوصفه جزءاً من الفكر السياسي العربي الإسلامي كان بجملته ضداً على الديمقراطية، أما بصورة صريحة وأما بشكل ضمني. ويعود الاختلاف حول مفهوم الديمقراطية إلى وجود إشكاليات

الفكر العربي الاسلامي الحديث^(٤٩). إن التعاطي مع تجربة الغرب قاد إلى بلورة مدرستين في الفكر العربي إزائها، واحدة أعجبت بالتجربة ودعت إلى الاستعارة منها، وأخرى وقفت موقفاً سلبياً وحذرت من الانجرار وراء طروحات الأخذ منها .

ان المدرسة الأولى خلصت إلى أن الأخذ بالنظام السياسي والقانوني للدولة الحديثة لا يتناقض مع الإسلام، بل يحقق المثل التي نادى بها الإسلام في العدالة الاجتماعية، وتحقيق الحرية والمساواة. فالحرية عند رفاعة الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣ م) هي احد الأسس العامة للحقوق المدنية في الدولة الحديثة، وهو يعد أول كاتب عربي حاول تأصيل فكرة الحريات والحقوق العامة في الدولة الحديثة، وربط بين التمدن والحرية، فجعل التمدن سبباً من أسباب الحرية، والحرية شرطاً من شروط التمدن والتقدم^(٥٠).

وخير الدين التونسي (١٨١٠ - ١٨٨٧ م) يرى أن الدولة الدستورية التي يقيمها مشروع الإصلاح، لا يجوز فيها بحال من الأحوال الاستبداد بالسلطة، والانفراد بها من قبل حاكم فرد، ومن الضروري جداً تقييد تصرفات الحكام في الدولة في القوانين الضابطة، والأنظمة المقيدة حتى لو كان الحاكم يتصف بالعلم والعدل، لأن العمل بالرأي الواحد مذموم ولو بلغ صاحبه ما بلغ من الكمالات والمعارف، ولا يسوغ ابداً أن يسلم أمر المملكة لإنسان واحد، بحيث تكون سعادتها وشقاوتها بيده، ولو كان أكمل الناس وأرجحهم عقلاً وأوسعهم علماً^(٥١). وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده لم يكونا مجرد مصلحين دينيين فحسب، بل كانا سياسيين فاعلين، يحركهما هم سياسي نضالي أممي يستهدف الوقوف ضد (الاستعمار) الأجنبي وضد الاستبداد الداخلي للحكام. وكان الأفغاني (١٨٣٨-١٨٩٧) هو مهندس المرحلة السياسية فيما كان محمد عبده تلميذاً له وكاتباً لأفكاره. وكان الأفغاني ينظر إلى الحرية كقضية

فكرية تحول دون قبول تيارات فكرية وسياسية للديمقراطية من خلال مهامها. واهم هذه الإشكاليات يتجسد في احتمال التناقض بين الديمقراطية والإسلام^(٥٢).

لقد اهتم المفكرون الاسلاميون (تيار الاصلاح الاسلامي) في البلدان العربية بالظاهرة الديمقراطية في الغرب، منذ بداية احتكاكهم بهم في العصر الحديث ولاسيما من خلال الحملة الفرنسية على مصر وما تلاها من اتصالات واحتكاكات^(٥٣)، وبالتالي فان القضية الديمقراطية في الوطن العربي كان ينظر إليها من خلال الظروف التاريخية التي أنتجتها في أوروبا، وان طرحها في الواقع العربي - عنى فيما عناه - أنها طرحت في واقع مختلف في كل المجالات^(٥٤). وفي الحقيقة كان سعي رواد النهضة منصبا على التعرف على المبادئ والنظم والمؤسسات التي تقوم عليها الممارسة الديمقراطية في الغرب، والاستفادة منها في تطوير نظم حكم قائمة على الشورى، تمنع استمرار الجور والتعسف والاستبداد، الذي يطبع نظم الحكم في بلاد العرب والمسلمين كافة. وقد كان اهتمامهم بمنهج الحكم الديمقراطي في الغرب من زاويتين: أولاهما محاولة فهم الديمقراطية، والتعرف على النظام السياسي والقانوني الذي أقامه الغرب، وأدى إلى الحد من الجور والاستبداد وإقامة مزيد من العدل والإنصاف. وثانيهما مقارنة الديمقراطية من مبادئ الشورى، ومقاربة الشورى من ضوابط ممارسة الديمقراطية، وإقامة المؤسسات والنظم التي تجعل الشورى نظاماً ملزماً يطبق على ارض الواقع، وليس مجرد قيمة متروكة للوازع الذاتي^(٥٥).

لقد شهدت البلدان العربية منذ القرن التاسع عشر محاولات جادة لتقديم مشاريع نهضوية تحديثية قدمها جماعة من المفكرين المستنيرين، ولا سيما المشاريع التي تقدم بها كل من الطهطاوي والتونسي، وإضافات رواد الإصلاح والتجديد من بعدهم، الأفغاني وعبده والكوكبي، بحيث شكلت هذه المشاريع وفي وقت مبكر البنى الأساسية التي قام عليها

السياسية. وما خلفه لنا المفكرون المسلمون الأوائل مثل (الفارابي، وابن خلدون، والماوردي، والغزالي) قد أثرى التراث العربي الإسلامي بأدبيات كانت معينة لا ينضب، للمهتمين بالشأن السياسي والاجتماعي، في البلاد العربية الإسلامية^(٥٦). والملاحظة الأساسية هنا إن المفكرين العرب بدأوا يكتبون عن الظواهر الاجتماعية وأنظمة الحكم في المراحل التاريخية التي كانت تبدأ فيها المجتمع العربي والدولة الإسلامية في الجمود والانحسار والتحلل ابتداء من القرن الرابع الهجري، وهم بذلك على العكس من المفكرين الأوروبيين الذين سبقوا أو واكبوا كتاباتهم بهذا الخصوص مراحل الصعود التاريخي للدولة والمجتمع في أوروبا الحديثة أي بدءاً من القرن الخامس عشر الميلادي. خاصة وأن القيم الإسلامية والمبادئ العامة التي تمثل الاطار العام لمقاصد الشريعة، كانت تمثل أساساً للنظم السياسية الغربية، ومنها التعددية تجد لها أساساً قوياً في التراث الإسلامي^(٥٧).

وفيما يخص موضوع البحث (التعددية السياسية) يذهب العديد من الباحثين والمتخصصين إلى أن التعددية بمعناها العام لها في الرؤية الإسلامية مفهوم متميز، لأن التعددية في الفلسفات الأخرى تعني الاختلاف والاجتهادات المتعددة دون سقف يحكم هذا الاختلاف، وهذه التعددية تتسع لكل الآراء والفلسفات وكل الاجتهادات. أما التعددية في الرؤية الإسلامية فهي التنوع والتمايز والاختلاف في إطار الوحدة. إذ أن هناك في الرؤية الإسلامية مساحة هي ارض مشتركة تجمع كل تيارات الأمة، أي أن هناك مساحات للتعددية والاختلاف، وهي ليست مطلقة دون حدود، وإنما هي تنوع وتمايز واختلاف في إطار وحدة الأمة^(٥٨).

لقد حاول هؤلاء الرواد التأسيس لمسار سياسي جديد في حياة العرب المسلمين يأخذ في الاعتبار وجود مبادئ مشتركة بين الذات الإسلامية والقيم التي تؤمن بها النظم الغربية. وهذا الأمر بحد ذاته يُبين لنا أن تأريخ الفكر السياسي العربي هو فعل

للاستبداد، فهو يفهم الاستبداد بأنه غياب العدل والشورى، وعدم تقييد الحكم بالدستور، ويرى بأن إشراك الأمة في حكم البلاد عن طريق الشورى، وانتخاب نواب عن الأمة هو البديل لهذا الحال والعلاج لذلك الداء^(٥٩).

الأفغاني ومن خلال تحليل أفكاره ومواقفه يتضح انه مع إقامة سلطة مدنية ديمقراطية تستمد شرعية وجودها من خلال حفاظها على مصالح المجتمع. وإن إرادة الشعب تشكل القوة التي تخضع لها هذه السلطة. وعليه هو يقيم السلطة على أساس من إرادة الأمة، ولم يبحث عن أساس ديني لها، أو تأصيل لشرعيتها^(٥٣). ويحاول محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥) جاهداً أن يثبت أن الإسلام لا يتعارض مع العقل والعلم والمدنية، وليس ضد التسامح وحرية الرأي بل هو أكثر تسامحاً مقارنة مع غيره من الديانات الأخرى، بما فيها المسيحية، وهذا ما حاول شرحه في كتابه (الإسلام والنصرانية). فهو يرى أن الإسلام لن يقف عثرة في سبيل المدنية أبداً، وستكون المدنية متصالحة معه، متى عرفته وعرفها أهله وإن جمود المسلمين علة تزول^(٥٤). أما عبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٤ - ١٩٠٢ م) فيأتي موضوع الاستبداد في مقدمة الموضوعات الأساسية التي عالجه في مؤلفاته، إذ رأى أن الاستبداد: "هو سبب أساس في تخلف المسلمين عموماً، والعرب خصوصاً. وإن الاستبداد علة العلة التي تسبب الانحطاط، لأنه مدعاة للتخلف والقصور. وللأسف الشديد على مختلف أنواعه الفردية والجماعية انعكاسات سلبية على شتى المرافق الحياتية العامة. وعنده إن العامية المفقودة هي الحرية السياسية، وإن البلية هي فقدان الحرية"^(٥٥).

لقد حاول هؤلاء المفكرون الرواد أن يؤسسوا لمرحلة جديدة في حياة العرب المسلمين تأخذ بالحسبان وجود مبادئ مشتركة بين التراث الإسلامي والقيم التي تؤمن بها النظم السياسية الغربية. ويرى هؤلاء ومن تبعهم من الذين اهتموا بموضوع الإصلاح في البلاد العربية أن هناك تراثاً - دينياً إسلامياً واسع الثراء حول ظواهر المجتمع والأنظمة

استمرار، لأن الرواد الذين برزوا في عصر النهضة جاؤوا بإضافات على ما خلفه لنا الرعيل الأول أمثال الفارابي وابن خلدون والماوردي والغزالي.

في الواقع لم يعرف الفكر العربي الإسلامي قبل عصر النهضة العربية مصطلح (التعددية السياسية) شأنها شأن المصطلحات الاجتماعية والسياسية الأخرى. ولكن وكما عرفنا ان مفكري عصر الإصلاح وضعوا مقاربة جادة بين (الشورى) و(الديمقراطية)، والتي تقوم بشكل جوهري على وجود (التعددية السياسية: التعددية الحزبية وتعددية الرأي). والشورى في الإسلام مبدأ أصيل وجوهري في النظام الإسلامي نص عليه القرآن والسنة النبوية المطهرة، قال تعالى (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُتَّقُونَ)^(٥٩). وفي نص آخر (فِيمَا رَحِمْتِ مِنَ اللَّهِ بَلِّغْ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ)^(٦٠).

أي نظام ثوري أن تحقق الضرورات الخمس وان تحفظ لعمومها، وهذا ليس خاصا بالمسلمين على التحديد، بل يشمل غيرهم، وعلى توصيف العز ابن عبد السلام: (وكذلك اتفقت الشرائع على تحريم الدماء والأموال والإعراض، وعلى تحصيل الأفضل فالأفضل من الأقوال والإعمال)^(٦٤). أما تعريف الشورى: - والشورى تعني: استطلاع الرأي من ذوي الخبرة فيه، للتوصل إلى اقرب الأمور إلى الحق، وهي فعلى بضم الفاء، من شار يشور شورا: إذا عرض الأمر على الخيرة (أي المختارين) حتى يعلم المراد منه^(٦٥). لقد كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يشاور أصحابه في الأمور المتعلقة بمصالح الحروب، ولم يشاورهم في الأحكام لأنها منزلة من عند الله على جميع الأحكام: من الفرض، والندب، والمكروه، والمباح، والحرام، فأما الصحابة فكانوا يشاورون في الأحكام، ويستنبطونها من الكتاب والسنة، ويدل الأمر بالمشاورة على انها تشمل كل القضايا الدينية والدنيوية: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتنظيمية والإجرائية، فيما لم يرد به نص تشريعي واضح الدلالة^(٦٦).

ثانياً: في معنى الشورى وعلاقتها بمفهوم الديمقراطية

في الواقع إن المهتم بالفكر السياسي الإسلامي يجد جدلاً واسعاً يدور حول هذا المفهوم، وجل هذا الجدل نشأ عن السؤال فيما إذا كانت الشورى ملزمة أو معلمة، ولماذا لا يوجد في الإسلام على مر تاريخه شكل محدد وواضح للشورى؟

في الحقيقة هناك آراء للعلماء في معرض الإجابة على هذا السؤال: الرأي الأول يذهب أصحابه إلى الاعتقاد إن الشورى فيما لم ينزل فيه وحى، في مكائد الحرب وعند لقاء العدو ونحو ذلك من التنظيمات الإدارية والإجرائية، عفوية كانت أو حتمية أو اختيارية، وذلك لتنظيم النفوس وإيماننا بالأقدار وتألّفنا على الدين^(٦٧). استناداً لقوله تعالى: (فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ

وفي بعض الآثار ورد عن النبي (صلى الله عليه وسلم) القول: (استعينوا على أموركم بالمشاورة)^(٦٨). وقوله صلى الله عليه وسلم (ما خاب من استخار ولا ندم من استشار)^(٦٩). إن الإسلام عد الشورى منهج حياة إنساني، فضلاً عن كونها ضرورية في نظام الحكم. وان طبيعة الحكم الإسلامي على مدار العهد النبوي، ومن ثم حِقبة الخلفاء الراشدين، كان حكماً شورياً على الرغم من منزلة الرسول (صلى الله عليه وسلم) بين أصحابه، ومكانة الخلفاء الراشدين بين عموم الصحابة (رضي الله عنهم)^(٧٠). وان تشريع الشورى قائم بذاته على جلب المصلحة ودرء المفسدة، كما يقول العز بن عبد السلام (الشريعة كلها نصائح، أما بدرء مفسد أو جلب مصالح). والشورى تتلاحم وتتضح بفكرة مقاصد الشريعة الكلية أو لها علاقة وثيقة الصلة بالضرورات الخمس التي تناولها الأصوليون بالتحليل والدراسة والبيان، إذ من الطبيعي في

٢- لا يسمح الإسلام للحاكم إن يحكم عن هوى، أو أن يحكم حكماً مطلقاً فذلك لا يأتي بخير.

٣- الإسلام وإن أوجب على الحاكم الالتجاء إلى الشورى فهو بمنهج الحاكم وضع تشريع أو نظام خاص تفضلي يلزم الحكام بمقتضيات الأخذ برأي معين بمسائل معينة.

٤- نتيجة لتطور العصر وتعقده وتطور وسائل المعرفة والمعلومات لم يبق أمام الحاكم سوى التشاور وتبادل الآراء والخبرات، للاهتمام إلى ارشد الأمور.

٥- إن الحس المعاصر للبشرية والالتزام بحقوق الإنسان يفرض على الحاكم والدولة العناية بالمجالس الاستشارية، وبالمؤسسات المختلفة إلى حثهم في حمل أعباء الدولة، واحتمل بناء دولة المؤسسات الذي هو سفر الدولة الحديثة.

ولكن هل إن التبدل على وجوب الشورى في النظام السياسي الاجتماعي الإسلامي يعين في التأصيل لمبدأ التعددية السياسية؟ في الحقيقة البحث عن إشارات أو دلالات مباشرة ليس بالأمر اليسير، ومرجع ذلك يعود إلى اختلاف الأزمنة والأمكنة والتباين بين زمن معين في الإسلام، ونشوء المفاهيم المعاصرة في الغرب. غير أن هناك من يعتقد إن (وثيقة المدينة) التي وضعها الرسول صلى الله عليه وسلم لتنظيم الشؤون العامة في المدينة وتنظيم العلاقات بين المسلمين وغيرهم على أساس ما يعرف اليوم (بمبدأ المواطنة) هو إشارة مباشرة لقبول الآخر والاعتراف بدوره ومشاركته في الحياة العامة للمدينة^(٧٣). وتعد هذه الوثيقة أبرز إيضاح مبكر للكيان السياسي الإسلامي والمبادئ التي تحكمه، إذ يمكن أن نلتصم من خلالها الخطوط العريضة التي أثرت في معظم الفكر السياسي الإسلامي اللاحق. إن أهم المبادئ التي صدرت عن الرسول صلى الله عليه وسلم بعد هجرته إلى المدينة (٦٢٢ - ٦٢٤ م) ما يلي^(٧٤):

١- المؤمنون وذويهم يكونون أمة واحدة.

إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ^(٦٨). والعزم من الحاكم: قد يكون على رأيه أو رأي المستشارين ولأن أبا بكر حين استشار الناس بمحاربة المرتدين، لم ير غالبية المسلمين ومنهم عمر قتالهم، وأخذ أبو بكر برأيه الذي لم يفرق بين الصلاة والزكاة قائلاً: (والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه لرسول الله، لحاربتهم عليه^(٦٩)) وذهب آخرون: إلى أن الشورى واجبة، وهو الراجح المتفق مع مبدأ الإنسانية والمشاركة السياسية في مصائر الأمة فيكون الحاكم ملزماً برأي أكثرية المستشارين من أهل الحل والعقد عملاً بالأوامر القرآنية بالشورى^(٧٠).

والقول الراجح في ذلك كما يرى (الصلابي) أن الشورى واجبة بالنظر إلى طبيعة الحكم في الإسلام، وأن قواعد السياسة الشرعية تستلزم عدم الانفراد بالرأي، لا سيما في أمور المسلمين عامة. فإذا كانت الشورى واجبة في حق رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المعصوم الذي يوحى إليه، فهي في شأن سائر أئمة المسلمين من باب أولى، ثم إن الشورى واجبة بناء على قواعد ودلالات الألفاظ في علم أصول الفقه ففي قوله تعالى: (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) تشير لفظاً (وشاورهم) إلى الوجوب، لأن حقيقة الأمر عند الأصوليين تنصرف إلى الوجوب ما لم تصرفها قرينة، وليس في القرآن والسنة ما يشير خلاف ذلك^(٧١).

يمكن الاستدلال على أصالة مبدأ الشورى في مجمل النظام الإسلامي إلى كونها قاعدة يمكن التأسيس عليها للتأصيل الشرعي لمصطلح (التعددية السياسية) والتي تعني في أهم مقاصدها أنها نقيضة الاستبداد والانفراد بالرأي. ويمكن القول إن الشورى تشير إلى عدد من الدلالات^(٧٢):

1- يكره الإسلام كرهاً شديداً الاستبداد بالرأي: لأنه يفرط حقوق الآخرين، ويحدد كرامتهم ووجودهم.

القليلة في فترات الدولة الفاطمية هي دولة مدنية ومجتمع مدني وحكومة مدنية. فليس هناك قدسية لفرد او حاكم، او مؤسسة، بما فيها مؤسسة علماء الدين ذاتها^(٧٧). ان اهم الجماعات الاسلامية الكبرى التي ظهرت في عشرينيات القرن الماضي، كانت ميالة الى الاخذ بالنظم الحديثة. فحسن البناء مؤسس هذه الجماعة كان يردد: "نظام الحكم الدستوري، هو اقرب نظم الحكم في العالم كله الى النظام الاسلامي". وكان يعتقد انه ليس في قواعد النظام النيابي الحديث في أوروبا ما يتنافى مع القواعد التي وضعها الإسلام لنظام لحكم^(٧٨).

ان هذا النموذج، يعد أحد نماذج اليقظة الاسلامية، وتيارا من تياراتها العريضة. وهذا النموذج بهذه الرؤية المتقبلة للفكر المدني الغربي، يقبل التعددية السياسية، وبالتالي يقبل ما تقتضيه من تعددية احزاب وافكار. طالما عد ان الأمة هي مصدر السلطات، وان كل الذين يشغلون بالسياسة هم نواب الأمة، وليسوا كهنة يتحدثون باسم السماء، ويفعلون ما يشاؤون دون ان يسألوا. ويرى (الغنوشي): "الديمقراطية كالثوري، ليست مجرد أسلوب في الحكم للتعبير عن إرادة الأغلبية او الإجماع، وإنما أيضا منهج للتربية، وعلاج للتطرف بالحوار وبذلك فإن الإسلام يمتلك القدرة على استيعاب الصيغة الديمقراطية وترشيدها^(٧٩)".

(حسن الحنفي) يقول: "أنا لا أتردد لحظة واحدة في ان اجعل النظام الإسلامي ديمقراطيا، لان الإمام الحاكم ممثل السلطة السياسية مباع من الناس، والإمامة عقد وبيعة واختيار، وبالتالي فهي عقد اجتماعي بينهم وبين الحاكم"^(٨٠). ان قبول الكثير من المفكرين الإسلاميين بالنهج الديمقراطي، ولا سيما الأدوات والأمور الإجرائية أدى الى وضع قاعدة فقهية وفكرية بنى عليها العديد من المفكرين الآخرين ومواقفهم من التعددية. وفي هذا الصدد يقول الشيخ يوسف القرضاوي: "انه لا يوجد مانع شرعي من وجود الأحزاب السياسية داخل الدولة الإسلامية، إذا ان المانع

٢- كل عشيرة، أو قسم من الأمة، يكون مسؤولا عن سلوك أعضائه جنائيا وتعويضا .

٣- تتضامن الأمة ككل، في سبيل القضاء على الجرائم والمعاصي، حتى إذا كان الإثم من الأقارب، وذلك حفاظا على الجماعة في مواجهة الكفار في وقت الحرب والسلم، كما تتضمن في منح حقوق الجوار.

٤- ينتمي اليهود إلى الجماعة، ويحتفظون بدينهم ويتعاونون مع المسلمين في حماية الجماعة.

ان هذه الوثيقة قد أشارت، وبما لا يقبل الشك، الى إقرار حق غير المسلمين في الانتماء للجماعة، والحفاظ على معتقداتهم، والتعبير عنها، شريطة ان لا تشرخ البناء العام للمجتمع الإسلامي. بمعنى ان الجماعة لا تقوم على أساس ديني، او مذهبي، بل على أساس مدني يرتبط بالولاء للجماعة، والمدينة التي يعيشون فيها، لهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات ذاتها، كما لم تحدد الوثيقة صورة محددة للدولة او النظام السياسي^(٧٥). ويذهب (سليم العوا) إلى ان كلمة شريعة هنا تتماهى مع كلمة دولة، ولكنها لا تتحدث عن الدولة بالمفهوم التقليدي. بذلك فالمقصود يمكن الاعتبار أن المقصود بالإسلام هنا دينا ودولة هو: قبول المرجعية الإسلامية العامة التي تسمح بتعدد الآراء وتنوعها، في الشأن السياسي، كما تسمح بتعدد وتنوعها في كل شأن إسلامي آخر^(٧٦). والحقيقة تذهب باتجاه ان إثارة السؤال عن علاقة الإسلام كدين بالدولة لا يقدم لنا تصورات دقيقة في محاولة تلمس قواعد تأسيسية لموضوع التعددية السياسية. فالإسلام بما يحوي من مبادئ وقواعد عامة تصلح لكل زمان ومكان يوفر لنا المجال للقول بإمكانية نجاح التعددية السياسية في البلدان الإسلامية. ولعل موقف الدكتور (محمود مورو) يصلح للاستدلال به على توافق الاسلام مع الديمقراطية فهو يعتقد ان الدولة والمجتمع والحكومة وفقا للنص الإسلامي ووفقا للممارسات الحضارية الإسلامية فيما عدا- بعض الاستثناءات

بنتاجات الفكر الانساني واسهامها في تطوير المفاهيم الانسانية والقواعد الإنسانية. وعلى ما يظهر من خلال متابعة افكارهم، وتحليلها، يبدو أن هؤلاء المفكرين تسكنهم فكرة اطلاقية جملة وتفصيلا. فالديمقراطية في قناعاتهم تعني حكم الشعب، والشعب سيكون هو الحاكم، الذي بيده سلطة التشريع، والتنفيذ، وهذا يتنافى والفهم الإسلامي. ففي الإسلام الشعب ليس هو الحاكم، لأن الحاكم هو الله سبحانه وتعالى. وفيما خص التعددية الحزبية فالإسلام لا يعرف سوى حزبين، لا ثالث لهما، هما حزب الله، وحزب الشيطان. والتعددية بوصفها مفهومًا سياسيًا لم تذكر بالقرآن الا قرينة (الشرك)، وبالتالي فهي مذمومة من قبل الله تعالى، والا لما كان ذكرها في كتابه الكريم^(٨٣). ان هذا الفكر الإسلامي الراديكالي -المتشدد بمقولاته ومواقفه تجاه الديمقراطية والمفاهيم الاخرى ذات العلاقة ومنها موضوع بحثنا "التعددية السياسية"- لا يمكن بحال من الاحوال ان يسهم في بناء نظام مدني تعددي، قائم على اساس استيعاب الآخر والانفتاح عليه، ويقر المساواة السياسية والتداول السلمي للسلطة، وهو فكر مسكون بتريديد مقولات الماضي واجترارها على نحو غير عقلاني أو منهجي^(٨٤).

الخاتمة:

يبقى مفهوم التعددية السياسية واحدا من أهم المفاهيم في العلوم الاجتماعية عموما وفي العلوم السياسية على وجه الخصوص. وهذه الأهمية نابعة أساسا من الدلالات السياسية والقانونية التي يتضمنها هذا المفهوم. فقد تجسد من الناحية القانونية في مجموعة المبادئ والقوانين التي ضمنتها الدول الديمقراطية في دساتيرها الدائمة، وأكدت عليها في باب الحريات العامة، وبخاصة حرية التعبير والتجمع وتشكيل الاحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، بل أصبح هذا المفهوم مطلبا

الشرعي يحتاج الى نص، ولا يوجد نص، بل ان هذا التعدد قد يكون ضرورة في هذا العصر، لانه يمثل صمام أمان من استبداد فرد او فئة معينة بالحكم، وتسلبها على سائر الناس، وتحكمها في رقاب الآخرين، وفقدان أية قوة تستطيع ان تقول لا أو لم، كما يدل على ذلك قراءة التاريخ واستقراء الواقع^(٨٥).

نخلص الى ان انصار مدرسة التقريب والاستيعاب للتعددية السياسية بوصفها مفهوما يتسق في أكثر دلالته مع مقاصد الشريعة الإسلامية. وبالتالي تجيز هذه المدرسة العمل السياسي والحزبي بعده عملا مدنيا يتعلق بأعمال الدنيا، ومصالح الناس، ومرجعياته مقاصد الشريعة التي لا تخرج عن مصالح الفرد والمجتمع والدولة.

وبالمقابل مدرسة في الفكر السياسي الإسلامي ترفض الديمقراطية وكل ما يرتبط بها من مفاهيم. هذه المدرسة يمكن أن نقول عنها أنها مهدت البيئة العربية والإسلامية لنمو الفكر الراديكالي المتطرف؛ الذي مهد بدوره إلى ظهور الفكر الجهادي السلفي (التكفيري). وفي الحقيقة كان هناك تغييرا جوهريا طرأ على مسار الفكر السياسي الإسلامي تمثل ب بروز بعض المفكرين الذين كان لهم مواقف متشددة إزاء النهج الديمقراطي، وبخاصة التعددية الحزبية. فلو أخذنا على سبيل المثال لا الحصر " سيد قطب" الشخصية الأبرز في جماعة الإخوان المسلمين بعد مؤسسها (حسن البنا)، نجده يرفض الديمقراطية جملة وتفصيلا. ويعدّها نتاج بيئة غريبة خالصة، ولا علاقة لها بدوائر الفكر العربي الإسلامي، الذي له خصوصياته المرتبطة بشكل مباشر بالأصول الإسلامية، ولا سيما التي وضعها الصدر الاول من الإسلام. ومع كل نتاجات الفكر السياسي الحديث. وقد ساهم الخطاب " القطبي" عن الحاكمية في بلورة ثقافة سياسية إسلامية ترفض التعددية والديمقراطية^(٨٦).

والإسلام كما يراه أنصار هذه المدرسة لا يستقيم والمفاهيم الوضعية، وذلك لأن الإسلام ديناً سماويا منزلا، ولا علاقة له

نتاجا انسانيًا معرفيًا لا علاقة له بالدين، وبين من يعتبره لا ينسجم والرؤية التوحيدية للرأي وضرورة وحدة الأمة التي يقيمها القرآن الكريم والشريعة الاسلامية في حياة الأمة. ولكن يبقى تعدد الآراء والقوى السياسية والاجتماعية اثرًا كبيرًا للدول والمجتمع ومهما واجهت التعددية من تحديات تظل فكرة يتطلع اليها المدنيون على اختلاف أيديولوجياتهم لأنها الأقدر على إدارة الصراع والمصالح وتعدد الآراء، وتوجد حراكًا معرفيًا وسياسيًا يتفق والفكرة السياسة الراسخة التي جاء بها مونتسكيو واستمرت الى يومنا هذا القائلة بضرورة عدم تركيز الرأي او السلطة في يد فرد واحد او مؤسسة واحدة لأن العمل بخلاف هذه الفكرة سيقود حتماً الى التفرد والاستبداد ثم الديكتاتورية. وهذا يتطلب اولاً وقبل كل شيء العمل على تشريع قوانين تعزز من التعددية السياسية وبالأخص التعددية الحزبية، على أن يضمن القانون ان تكون التعددية السياسية تعددية (مدنية) بمعنى ان تحرم الأحزاب الطائفية والعرقية والتي تكون اقرب الى الاحزاب الشوفينية منها الى احزاب البرامج السياسية.

لقد اثبتت هذه الدراسة الموجزة ان التعددية السياسية تنتمي في الأساس الى البيئة الغربية، إذ نشأ هذا المفهوم في سياق التحولات الفكرية الكبيرة التي شهدتها أوروبا ثم الولايات المتحدة الأمريكية في عصر الانوار. وكذلك نما هذا المفهوم وترسخ بفعل الجهد المعرفي الذي بذله المفكرون الغربيون في مختلف البلدان، وبفعل الممارسة السياسية التي تشكلت في صيرورات تاريخية انضجت هذا المفهوم ليكون نتاجاً فكرياً أثرى التجارب السياسية الغربية، وعزز الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي فيها.

والباحث يعتقد ان على المشتغلين في الفكر العربي الاسلامي بذل المزيد من الجهود المعرفية للتعاظم مع اشكالية موقف الاسلام من الديمقراطية بما فيها التعددية السياسية، ومحاولة تجسير الهوة المعرفية بين الرؤية الغربية والاسلامية للتعددية السياسية. ومن الضرورة بمكان السعي لفهم

عالمياً ومقياساً لمدى ديمقراطية الدول واحترامها لحقوق الانسان. صحيح ان هذا المفهوم من نتاجات المجال المعرفي والسياسي الغربي ولكنه لم يبقى حبيس هذا المجال أو حكراً عليه، بل اكتسب طابعاً عالمياً بفعل النضال الطويل للشعوب ونخبها المثقفة وهي تناضل من أجل الحرية والديمقراطية ومحاربة الانظمة الديكتاتورية والمستبدة. واكتسح هذا المفهوم وما يرتبط به من مفاهيم أو مسائل أخرى مختلف المجالات المعرفية، وانشغلت به النخب المثقفة ولا زالت في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها.

والحقيقة ان بلداننا العربية لم تكن بمنأى عن هذه السجالات، او التأثيرات المعرفية الغربية على واقعها الفكري والثقافي، فالنخب العربية انشغلت به منذ أكثر من قرن وحاولت جاهدة أن تجد مقاربة معرفية بين التراث العربي الاسلامي، وبين هذه المفاهيم السياسية. لقد واجهت هذه النخب معضلات كثيرة وهي تعضي في سبيل هذه التوافقية التي عدها بعضهم انها مجرد محاولات تليفقية حاولت ان توهم نفسها أو الآخرين بوجود جذور لهذه المفاهيم في التراث والثقافة العربية والاسلامية، ولكن حقيقة الامر هناك تمايز صارخ بين المجالين الغربي والعربي الاسلامي، وبين حضاريتهما، فلكل منهما أطره المعرفية، ومفاهيمه الخاصة التي تنسجم والمرحلة التاريخية، وجوهر المنظومات القيمية التي يحتكم اليها هذين المجالين.

لقد واجه الفكر السياسي العربي والاسلامي تحدياً حقيقياً ولا يزال حسب قناعتنا في كيفية المزاوجة او المواءمة بين ما انتجته الحضارة الغربية من أفكار سياسية واجتماعية تقوم بشكل اساسي على العلمانية، وما بين الفكر العربي الاسلامي الذي يعد الدين الاسلامي مصدره الاول الذي يحدد رؤيته تجاه هذا المفاهيم وتجسيدها في أطر مؤسساتية وقانونية. وصار مفهوماً التعددية كغيره من المفاهيم المعاصرة مادة للنزاع الفكري، وللخصام المعرفي بين من يعتبرونه

عراقي في المهجر وله كتابات مهمة على موقع مركز النور:
www.ahnor.se ينظر شبكة الانترنت على الموقع

١٦- حسن ناظم و علي حاكم صالح، مصدر سابق، ص ٢٤.

١٧-د. عامر عبد زيد، من أجل اخلاقيات التسامح في ظل ثقافة اللاعننف، العدد ٢٢، بيت الحكمة العراقي، بغداد، ٢٠١٠، ص ٨٥.

١٨- أحمد ثابت، التعددية السياسية في الوطن العربي: تحول مفيد وآفاق قائمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (١٥٥)، ١٩٩٢م، ص ٤.

١٩- أحمد ثابت، المصدر نفسه، ص ٥.

٢٠- نقلا عن مجموعة باحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠، ص ٥٠.

٢١- للمزيد ينظر: الملا ابو بكر، مونتسكيو...روح القوانين، جريد الاتحاد الالكترونية، ٢٠٠٥، انترنت: www.alitthad.com

٢٢- الملا ابو بكر، المصدر السابق، ص انترنت.

٢٣- د. محمد مهدي، أمراض السلطنة، بدون تاريخ، انترنت، www.elazayem.com

٢٤- للمزيد ينظر، حسام مطلق، الواحديّة في تاريخ الفلسفة، العدد ٢٤٢٣، ٢٠٠٨/١٠/٣، موقع الحوار المتمدن، انترنت، www.ahewar.org

٢٥- للمزيد ينظر، جدي احسن، تودرت عبد الكريم، طبيعة الأنظمة السياسية، ٢٠١١/٣/٣١، انترنت، www.saimouka.wordpress.com

٢٦- حسن ناظم و علي حاكم صالح، مصدر سابق، ص ٤٣.

٢٧- نقلا عن د. احمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠، ص ٢٤.

٢٨- الكسي دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، الجزء الأول، ترجمة أمين قنديل، القاهرة، دار كتابي، ١٩٨٤، ص ٤١٥-٤٢١.

٢٩- حسام الدين علي مجيد، التعددية الثقافية في الفكر السياسي، جدلية الاندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٤٣.

٣٠- حسام الدين علي مجيد، المصدر السابق، ص ١٤٢-١٤٣.

٣١- المصدر نفسه، ص ١٢٩.

٣٢- سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٦، ص ٣١٧.

٣٣- احمد الفراهيدي، معجم العين، تحقيق د.مهدي المخزومي، ود. ابراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، مصر، بلا تاريخ، ص ٧٩.

٣٤- د. احمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ١٤٦٤/٢، ص ١٤٦٤.

٣٥- جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والإنكليزية والفرنسية واللاتينية، ج، بلا مطبعة، بلا مكان، بلا سنة، ص ٣٠٢.

٣٦- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج، بيروت، الموسوعة العربية للدراسات، ١٩٩٠، ص ٦٦٨.

التراث المعرفي الاسلامي باستخدام المناهج الغربية العلمية التي تستخدم في العلوم الاجتماعية، آخذين بنظر الاعتبار اوجه الشبه والاختلاف بين المنظومتين المعرفيتين الغربية والاسلامية وسياقاتهما التاريخية.

قائمة الهوامش:

١- ينظر، منير بعلبكي، المورد، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٢، ص ٧٠.

٢- عامر حسن فياض، فكرة التعددية السياسية في العراق الحديث- الصيرورة والبواكير، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ١، بغداد، شباط، ٢٠٠٥، ص ٣.

٣- حسن حنفي، هموم الفكر والوطن - التراث والعصر والحداثة، ج١، ط٢، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٦٠٤.

٤- ينظر: التعددية (نظرية سياسية)، موسوعة وكبيديا، ٢٠١٤/٥/٢١ متاحة على الموقع الالكتروني:

www.wikipedia.net

٥- فؤاد عبد الله، ثناء، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧م، ص ٢٤.

٦- نقلا عن حسن ناظم و علي حاكم صالح، المجتمع المدني- تاريخ نقدي، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠٠٧٣، ص ٨.

v-Barrie Axford: Politics: An introduction. Routledge: London and Nework. Second edition, 2002, p162.

(A) Henry B. Mayo: An Introduction to Democratic Theory, Newyork-Oxford university press, sixth printing, 1965, p35.

٩- عبد الرضا الطعان، مدخل الى الفكر السياسي الحديث والمعاصر، ج١، دار الحكمة، بغداد، بلا تاريخ، ص ١٧-٢٦.

١٠- جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة د.علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٧، ص ٥٣-٥٤.

١١- المصدر نفسه، ص ٥٥.

١٢- نقلا عن المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

١٣- نقلا عن المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

١٤- ينظر: نظريات تفسير نشوء (التكافل الاجتماعي)، متاحة في موسوعة ويكيبيديا على الموقع الالكتروني www.ar.wikipedia.org: ٢٠١٤/٥/٢٠

١٥- اشير الخاقاني، المجتمع المدني العالمي والعراقي- نظرة تاريخية وقراءة نقدية اسلامية، ٢٠١٠/١٠/١٥، والخاباني كاتب

٥٨- د. محمد يوسف موسى، نظام الحكم في الاسلام، معهد الدراسات العاليية، القاهرة، دون تاريخ طبع، ص ١٤٨.

٥٩- القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية ٣٨.

٦٠- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٥٩.

٦١- نقلا عن د.فاضل الانصاري، الحاكمية بين الاسلامي الرسولي والاسلام التاريخي، مجلة الفكر السياسي، العدد الرابع والخامس مزدوج، ١٩٩٩، ص ١١.

٦٢- اخرج الطبراني عن انس بن مالك، نقلا عن الدكتور محمد راتب النابلسي، انترنت، <http://www.nabulsi.com/blue/ar/print.php?art=7256>

٦٣- نقلا عن د.علي محمد علي الصلابي، الشورى فريضة اسلامية، ط١، سوريا، دار ابن كثير، ٢٠١١، ص ١٠.

٦٤- نقلا عن المصدر نفسه، ص ١١.

٦٥- وهبة الزحيلي، حق الحرية في العالم، دار الفكر المعاصر، ط١، دمشق، ٢٠٠٥، ص ١٦٣.

٦٦- المصدر نفسه، ص ١٦٤.

٦٧- د.محمد سعيد العوا، في المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، تأليف: عبد الغفار شكر ومحمود مورو، ط١، دار الفكر المعاصر، دمشق، ٢٠٠٣، ص ١٢٥.

٦٨- القرآن الكريم، سورة آل عمران، جزء من الآية ١٥٩.

٦٩- نقلاً عن أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، دار الريان للتراث، ١٩٦٨م، ج١.

٧٠- وهبة الزحيلي، مصدر سابق، ص ١٦٦-١٦٧.

٧١- د. محمد علي الصلابي، مصدر سابق، ص ١١-١١٢.

٧٢- د. وهبة الزحيلي، المصدر نفسه، ص ١٦٩.

٧٣- للمزيد ينظر: أ. د. السيد عمر، وثيقة المدينة الدستور الإنساني الأول، pdf، دون تاريخ، متاحة على الانترنت: www.epistemeg.com

٧٤- مجموعة باحثين، الدولة والمجتمع في الوطن العربي، مصدر سابق، ص ٧٩-٨٠.

٧٥- أ.د. السيد عمر، مصدر سابق، ص ٧.

٧٦- د. محمد سليم العلوا، في المجتمع الاهلي. مصدر سابق، ص ١٠٥.

٧٧- محمود مورو في المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، المصدر نفسه، ص ١٠٥.

٧٨- المصدر نفسه، ص ١٠٥-١٠٦.

٧٩- راشد الغنوشي، الديمقراطية وحقوق الانسان في الاسلام، الدار العربية للعلوم ناشرون و مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣/٩/٢٥، متاحة على الانترنت: www.aljazeera.net

٨٠- نقلا عن ابراهيم اعراب، مصدر سابق، ص ١٠٣.

٣٧- نقلا عن د. ثناء فؤاد عبدالله، تحديات التحول الديمقراطي، مجلة الاسلام والديمقراطية، بغداد، العدد ٣، آب ٢٠٠٣، ص ٤٠.

٣٨- نقلا عن رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية، سلسلة افاق (١١)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص ٦٣-٦٤.

٣٩- كريستيان كروك، التأكيدات الدينية بامتلاك الحقيقة وعلاقتها بالتعددية الاجتماعية والسياسية، ترجمة عادل خوري، منشورات عالم واحد للجميع، المكتبة البوليسية، بيروت ٢٠٠٠م، ص ٧٢.

٤٠- د. محمد محمد بدران، النظم السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٥م، ص ١٩٨.

٤١- ينظر: قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تحرير سامي ذبيان، مكتبة رياض الرئيس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٠، ص ١٣٨.

٤٢- د. رياض عزيز هادي، مصدر سابق، ص ٢٣.

٤٣- محمد نور فرحان، التعددية السياسية في العالم العربي، مجلة الوحدة، السنة ٨، العدد ٩١، نيسان ١٩٩٢، ص ١٤٨.

٤٤- سعد الدين ابراهيم، مقدمة الندوة: التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٩، ص ١٥.

٤٥- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٩٧.

٤٦- مجموعة باحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص ١٢.

٤٧- ثناء فؤاد عبدالله، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٤٧، ١٩٩٩.

٤٨- مجموعة باحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص ٢٠.

٤٩- د. احمد شكر الصبيحي، مصدر سابق، ص ٥٦.

٥٠- احمد عرفات القاضي، الحقوق والحريات عند رفاصة الطهطاوي والصعيدى، مجلة المسلم المعاصر، ٢٠٠٦/١١م، ٢٤، انترنت: www.almuslimalmuaser.com

٥١- د. احمد شكر الصبيحي، مصدر سابق، ص ٥٧.

٥٢- ابراهيم اعراب، الإسلام السياسي، دار أفريقيا الشرق، بلا مكان وتاريخ، ص ٢٤.

٥٣- د. احمد شكر الصبيحي، مصدر سابق، ص ٥٨-٥٩.

٥٤- ابراهيم اعراب، مصدر سابق، ص ٣٣-٢٤.

٥٥- د. احمد شكر الصبيحي، المصدر السابق، ص ٥٨.

٥٦- للمزيد ينظر: احمد بن شيخته، الفكر السياسي العربي المعاصر من خلال العقل السياسي العربي للجابري، بحث ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مونتوري الجزائر، ٢٠٠٦.

٥٧- مجموعة باحثين، الدولة والمجتمع في الوطني العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

١٤- سعد الدين ابراهيم، مقدمة الندوة: التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٩.

١٥- سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٦.

١٦- عامر عبد زيد، من أجل اخلاقيات التسامح في ظل ثقافة اللاعنف، العدد ٢٢، بيت الحكمة العراقي، بغداد، ٢٠١٠.

١٧- عبد الرضا الطعان، مدخل الى الفكر السياسي الحديث والمعاصر، ج١، دار الحكمة، بغداد، بلا تاريخ.

١٨- عبد الغفار شكر ومحمود مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، ط١، دار الفكر المعاصر، دمشق، ٢٠٠٣.

١٩- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج١، بيروت، الموسوعة العربية للدراسات، ١٩٩٠.

٢٠- علي محمد علي الصلابي، الشورى فريضة اسلامية، ط١، سوريا، دار ابن كثير، ٢٠١١.

٢١- قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تحرير سامي ذبيان، مكتبة رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٠.

٢٢- كريستيان كرول، التاكيدات الدينية بامتلاك الحقيقة وعلاقتها بالتعددية الاجتماعية والسياسية، ترجمة عادل

٢٣- خوري، منشورات عالم واحد للجمع، المكتبة البوليسية، بيروت ٢٠٠٠م.

٢٤- مجموعة باحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.

٢٥- منير بعلبكي، المورد، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٢.

٢٦- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٤.

٢٧- محمد محمد بدران، النظم السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٥م.

٢٨- محمد يوسف موسى، نظام الحكم في الاسلام، معهد الدراسات العالمية، القاهرة، دون تاريخ طبع.

٢٩- وهبة الزحيلي، حق الحرية في العالم، دار الفكر المعاصر، ط١، دمشق، ٢٠٠٥.

ثالثا: الكتب الانكليزية:

1-Barrie Axford: Politics: An introduction, Routledge, London and Nework, Second edition, 2002, p162.

2- Henry B. Mayo: An Introduction to Democratic Theory, Newyork-Oxford university press, sixth printing, 1965, p35.

٨١- د. يوسف القرضاوي، نقلا عن د. محمد عمارة، الاسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور اسلامي، سلسلة محاضرات ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث، دبي، ٢٠٠٣، ص ١٤٧-١٤٨.

٨٢- أ. د. السيد عمر، مصدر سابق، بلا صفحة، نسخة انترنت مطولة.

٨٣- ينظر د. عبد الحليم مناع العدواني، التعددية الحزبية والسياسية في الأردن-الأحزاب الإسلامية نموذجا، جامعة العلوم الإسلامية، عمان، الأردن، ص ص ٢٤-٢٤.

٨٤- ابراهيم اعراب، مصدر سابق، ص ص ١٧٠-١٧١.

قائمة المصادر:

أولا: الكتب العربية:

١- ابراهيم اعراب، الإسلام السياسي، دار أفريقيا الشرق، بلا مكان وتاريخ.

٢- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، دار الريان للتراث، ١٩٦٨م، ج١.

٣- أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ت١، ٢٠٠٠.

٤- أحمد الفراهيدي، معجم العين، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. ابراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، مصر، بلا تاريخ، ١م.

٥- أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، بيروت، ط١، ٢٠٠٨.

٦- الكسي دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، الجزء الأول، ترجمة أمين قنديل، القاهرة، دار كتابي، ١٩٨٤.

٨- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧م.

٩- حسام الدين علي مجيد، التعددية الثقافية في الفكر السياسي، جدلية الاندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠١٠.

١٠- جان توشان، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة د. علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت.

١١- جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والإنكليزية والفرنسية واللاتينية، ج١، بلا مطبعة، بلا مكان، بلا سنة.

١٢- حسن حنفي، هموم الفكر والوطن - التراث والعصر والحداثة، ج١، ط١، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

١٣- حسن ناظم و علي حاكم صالح، المجتمع المدني - تاريخ نقدي، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠٠٧٣.

٢- احمد عرفات القاضي، الحقوق والحريات عند رفاعة الطهطاوي والصعدي، مجلة المسلم المعاصر، ٢٤/١١/٢٠٠٦ www.almuslimalmuaser.com انترنت:

٣- السيد عمر، وثيقة المدينة الدستور الإنساني الأول، pdf ، دون تاريخ، متاحة على الانترنت: www.epistemeg.com

٤- التعددية (نظرية سياسية)، موسوعة وكيبيديا، ٢١/٥/٢٠١٤ متاحة على الموقع الالكتروني :

www.wikipedia.net

٥- الملا ابو بكر، مونتسكيو...روح القوانين، جريد الاتحاد www.alitthad.com الانترنت: ٢٠٠٥،

٦- جدي احسن ، تودرت عبد الكريم، طبيعة الأنظمة السياسية، ٣١/٣/٢٠١١ ، انترنت، www.saimouka.wordpress.com

٧- حسام مطلق، الواحديّة في تاريخ الفلسفة، العدد ٢٤٢٣ ، ٣/١٠/٢٠٠٨ ، موقع الحوار المتمدد، انترنت، www.ahewar.org

٨- راشد الغنوشي، الديمقراطية وحقوق الانسان في الاسلام، الدار العربية للعلوم ناشرون و مركز الجزيرة للدراسات، ٢٥/٩/٢٠١٣ ، متاحة على الانترنت: www.aljazeera.net

٩- محمد راتب النابلسي، انترنت <http://www.nabulsi.com/blue/ar/print.php?art=7256>

١٠- محمد مهدي، أمراض السلطة، بدون تاريخ، انترنت، www.elazayem.com

١١- نظريات تفسير نشوء (التكافل الاجتماعي)، متاحة في موسوعة ويكيبيديا على الموقع الالكتروني www.ar.wikipedia.or:٢٠١٤/٥/٢٠

رابعاً: رسائل الماجستير والدكتوراه:

١- احمد بن شيخة، الفكر السياسي العربي المعاصر من خلال العقل السياسي العربي للجابري، بحث ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠٠٦.

خامساً: الدوريات:

١- أحمد ثابت، التعددية السياسية في الوطن العربي: تحول مفيد وآفاق قائمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (١٥٥)، ١/١٩٩٢م.

٢- ثناء فؤاد عبدالله، تحديات التحول الديمقراطي، مجلة الاسلام والديمقراطية، بغداد، العدد ٣، آب ٢٠٠٣.

٣- رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية، سلسلة افاق (١١)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

٤- عامر حسن فياض، فكرة التعددية السياسية في العراق الحديث- الصيرورة والبواكير، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ١، بغداد، شباط، ٢٠٠٥.

٥- فاضل الانصاري، الحاكمية بين الاسلامي الرسولي والاسلام التاريخي، مجلة الفكر السياسي، العدد الرابع والخامس مزدوج، ١٩٩٩.

٦- محمد نور فرحان، التعددية السياسية في العالم العربي، مجلة الوحدة، السنة ٨، العدد ٩١، نيسان ١٩٩٢.

سادساً: الانترنت:

١- اثير الخاقاني، المجتمع المدني العالمي والعراقي- نظرة تاريخية وقراءة نقدية اسلامية، ١٥/١٠/٢٠١٠ ، والواقاني كاتب عراقي في المهجر وله كتابات مهمة على موقع مركز النور: ينظر شبكة الانترنت على www.ahnoor.se